عندما تصبح «الدولة» الفلسطينية مَطلبا اسرائيلياً!

د. عبد القادر حسين ياسين*

■ بعد الهدنة الهشة التي يواصل العدوالاسرائيلي اغراقها بالدم الفلسطيني، حاول رئيس الوزراء ايهود أولمرت تهيئة الأجواء لزيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الى الأردن يوم الأربعاء الماضي، بالاعلان عن استعداده لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، واضعاً جملة من الشروط على رأسها «اسقاط حق العودة» للاجئين الفلسطينيين (الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار 194) مع الاحتفاظ بالقدس المحتلة «عاصمة أبدية» للدولة اليهودية، وكذلك بقاء المستوطنات، كما ورد في رسالة جورج بوش الى رئيس الوزراء السابق اريل شارون، في اطار حل نهائي للقضية الفلسطينية يستهدف «اقامة دولة فلسطينية» منقوصة السيادة على أساس «خريطة الطريق».

منذ 59 عاما كانت «الدولة الفلسطينية»، حلما يراود مخيلة الشعب الفلسطيني وما زال؛ ولكن ما هي الدولة الفلسطينية التي يقبل بها الفلسطينيون، بسبب الفارق بين ما نريد، وما يمكن أن يتحقق لنا، حسب الامكانيات والمعطيات والمتغيرات العربية والدولية؟!

وما هي الأهداف التي تنشدها دولة يقبل بها عشرة ملايين فلسطيني، ويقبلون عليها في وضع انتقالي وصولاً الى وضع نهائي مقبول وانجاز أهداف استراتيجية؟!

أريد أن أوضح، بداية، أنني كنت وما زلت من القائلين باقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ولو على كيلومتر مربع من الأرض الفلسطينية المحررة، لنتابع في ظلها موضوع التحرير، دولة ذات مرجعية نضالية وأهداف وطنية واضحة.

هناك عدة مرجعيات يمكن الاشارة اليها عند الحديث عن اقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومن أهم تلك المرجعيات:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947 المعروف بقرار التقسيم، الذي كان مرجعية شكلية للمنظمة الصهيونية العالمية لاقامة اسرائيل الى جانب دولة فلسطينية... وهو القرار الذي رفضته الدول العربية في ظروف سياسية وتاريخية معروفة.

وكان رفض العرب لقرار التقسيم آنذاك قرارا منطقياً، لأنه رفض قائم على الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين، وعلى عدم أحقية الدولة التي تتمتع بالانتداب (بريطانيا) بالتصرف بحقوق الشعب والدولة الموضوعة تحت الانتداب ولا بأرضها، ولأنه بني أيضاً على البعد القومي للقضية الفلسطينية كمرجعية للقرار...

ولأسباب عديدة لم يتمكن الفلسطينيون من اقامة دولتهم المستقلة وفقا لقرار التقسيم، وهو القرارالذي ترفضه اسرائيل ويؤكد ايهود أولمرت رفضه له، تشاطره في ذلك كافة الأحزاب الاسرائيلية من اليمين الى اليسار؛ ولا يريد أي منهم أن يُذكر القرار باعتباره مرجعية سياسية وقانونية من أي نوع لأنهم يرون أن ذلك القرار الذي رفضه العرب، «نقضته حروب وأسقطته مرجعيات أخرى»، ويؤكد الزعماء الاسرائيليون هذا القول في كل مناسبة..

ولكن القرار الآنف الذكر لم يسقط من مرجعية الأمم المتحدة بوصفها مرجعية دولية بلا أنياب ولا أظافر بل أخذت تضعفه اليوم مزاحمات مرجعيات أخرى تطغى على المرجعية الدولية في هذا المجال، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، مرجعية مؤتمر مدريد، ومرجعية «خارطة الطريق» التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتقد الكثير من الزعماء العرب (ومن بينهم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس) أن 99 % من أوراق حل القضية الفلسطينية في يدها...

ويذكرنا «الرئيس» الفلسطيني ليل نهار بأنه مستعد للعودة الى المفاوضات «بدون أي شروط» (كما صرح صائب عريقات) لاقامة «دولة فلسطينية» على أرضية «خارطة الطريق»، بوصفها المرجعية التي تباركها الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهي عنده تجبُ ما قبلها من المرجعيات الأخرى..

أما المرجعية النضالية فلا يذكرها محمود عباس ولا نبيل شعث، وياسر عبد ربه، وعزام الأحمد، وصائب عريقات، ونبيل أبو ردينة وغيرهم من أعضاء الحاشية ... ولم يتأسس موضوع اقامة الدولة الفلسطينية المطروح حالياً على مرجعية نضالية يكون هدف الدولة فيها تحرير الوطن، وانتزاع السيادة الكاملة Total sovereignty على أراضيه، وانما يقوم على مرجعية تعتمد القبول بما يمكن أن «يُنتزَع» من العدو المحتل لأرض الوطن من مساحات تشغلها «تجمعات بشرية» من الشعب الفلسطيني لممارسة السلطة عليها انطلاقاً من اتفاقية أوسلو التي لم تمنح سيادة على الأرض وانما تركت الأمور لما يتم الاتفاق عليه بين العدو الاسرائيلي وسلطة الحكم الذاتي، التي لا تملك أصلاً أية قدرة تجعل مفاوضاتها تستند الى أي نوع من التوازن؛ ومن ثم فان كل ما فعلته هذه السلطة العتيدة هو تقديم التنازل تلو التنازل بما يرضي العدو الذي لا نهاية لأطماعه..

غني عن البيان أن المرجعية النضالية مفقودة، وقد غابت (أو بالأحرى غُيبت) بحكم غلبة مرجعية أوسلو عليها، واتفاقية أوسلو هي التي أسفرت عن اعلان قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف بالعدو الصهيوني، وبحقوق السيادة له على الأرض، والقبول بكل ما يسفر عنه الاتفاق الذي تقود اليه مفاوضات معه تقوم على أسس لا يوجد فيها أدنى درجة من درجات التكافؤ والتوازن: سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

وعليه فان كل ما يتعلق باعلان قيام الدولة الفلسطينية، الذي تم في الجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1988، استناداً الى مرجعية نضالية يحكمها «الميثاق الوطني الفلسطيني» وأهدافه، التي يأتي في مقدمتها تحرير فلسطين، قد تم تغييبه والقفز فوقه، وكأنه لم يكن أصلاً.

ولم تعد العلاقات الدبلوماسية التي أقامتها «منظمة التحريرالفلسطينية» مع أربع وثمانين دولة في كافة أرجاء العالم، لتساوي شيئاً على الصعيد الرسمي.. فـ«الدولة» التي لا يمل عباس من الحديث عنها لا تستند، ولو شكلياً، الى القرار 181 ولا الى مرجعية مؤتمر مدريد، ولا الى المرجعية النضالية، لأن «اتفاقية أوسلو» تجاوزت كلاً منها باقراره علناً بذلك وانطلاقه عملياً وواقعياً منه.

وعلى هذا الأساس فان النظر الى «دولة سلطة الحكم الذاتي» يحتاج الى وقفة متروية عند بعض المعطيات والتساؤلات: ما هي جغرافيتها وحدودها وأطرها ومقوماتها؟!

أولاً: هذه «الدولة» بلا حدود مع دول الجوار العربية، وتحيط بها اسرائيل من كل جانب، ولا يسمح بالخروج منها أو بالدخول اليها الا بعد الحصول على موافقتها المسبقة، ومن المنافذ التي تحددها وتنشئ لها سلطة فيها. وقد أعلنت اسرائيل غير مرة أنها تملك السيادة على الأرض، وتمنح سلطة الحكم الذاتي «الاشراف على شؤون السكان»، وتخولها بتقديم الخدمات لهم. كما أن اسرائيل تتولى «الاشراف الكامل» على أمن الحدود التي تحددها بنهر الأردن شرقاً، والحدود الدولية مع مصر ولبنان وسورية، ولا تسمح بتجاوز ذلك..

أما من الداخل فان هذه «الدولة» ممزقة ومخترقة بالعشرات من المستوطنات والمعسكرات الاسرائيلية، أو بطرق التفافية يسيطر عليها جيش الاحتلال الاسرائيلي، ويستخدمها المستوطنون الاسرائيليون، وتوجد في كل منطقة استراتيجية، وهضبة مواقع للعدو، تجعل كل ما هو قريب منها بحكم الساقط في قبضتها عسكرياً.

أما بالنسبة للقدرة الاقتصادية على البقاء Economic Viability للدولة العتيدة فان الموارد الطبيعية، والمقومات الرئيسة للعيش والتنمية، وفي مقدمتها مصادر المياه والثروات الطبيعية فهي تحت سيطرة العدو الاسرائيلي وبتصرفه التام... كما أن قوة العمل الفلسطيني رهن بقبوله لاستخدامها.

ولا يحتاج المرء الى ذكاء خارق، أو عبقرية فذة، ليدرك أن «الرئيس» وحاشيته يتحدثون عن «دولة» هي أقرب ما تكون الى «حاضرة الفاتيكان» منها الى دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها ومواردها الطبيعية والبشرية ...

انَ الـ«دولة» التي يتحدث عنها محمود عباس، ويُبشرنا بها صائب عريقات وياسر عبد ربه هي بلا سلطة روحية من أي نوع، وبلا سلطة سياسية وسيادية أيضاً، وبلا قداسة حتماً، فسلطة عباس لا تتمتع بأية مرجعية دينية، ولا تزعم أنها تملك ذلك أو تتطلع اليه، وقد فقدت الشرعية النضالية، وتخلت عنها يوم وقعت اتفاقية أوسلو واتخذتها مرجعيتها النهائية. وكما أن الدخول الى الفاتيكان لا يتم الا عبر أبواب روما، فان الدخول الى «فاتيكان» عباس لن يتم الا عبر أبواب «أورشليم: العاصمة الأبدية للشعب اليهودي» حصراً.

أما الكلام عن مؤسسات الدولة، فهو كلام منفوخ، أو يقصد منه الانتفاخ (أو كما يقول الاخوة السوريون «ضارب حاله بحجر كبير»!)، لأنها مؤسسات حكم ذاتي محدود لها أن تعيش «وهم» الدولة. فالدولة أساساً سيادة وقوة تحمي تلك السيادة.

من نافلة القول ان القوات المسلحة (جيش، شرطة، وحرس حدود) في أي بلد في العالم هي مصدر كل قوة للدفاع عن أمن البلد وسلامة مواطنيه. انَ أفراد شرطة الحكم الذاتي لا يملكون الحق في حمل سلاحهم الفردي الا بموافقة الجيش الاسرائيلي، الذي يرافقهم في دورياتهم، التي تهدف الى حماية أمن الجيش الاسرائيلي والمستوطنين من الشعب الفلسطيني أكثر مما تهدف الى حماية الشعب الفلسطيني ذاته..

وهؤلاء الشرطة لا تتوافر للموجودين منهم في مدينة الخليل الا بندقية لكل شرطيين، توضع في المراكز فقط؛ فانهم بهذه الصفة والامكانيات والقيود لا يشكلون قوة تحمي سيادة، فضلاً عن أن مرجعية اتفاقية أوسلو لا تسمح أصلاً بانشاء جيش، وتكوين قوة من أي نوع..

انَ دولة لا تملك السيطرة الفعلية على الأرض، وبلا أي شكل من أشكال السيادة، وبلا قوات مسلحة تحمي السيادة أو تؤسس لها، وتسيطر على أمن معابرها البرية والبحرية والجوية قوات الاحتلال الاسرائيلي، هي «عهن منفوش»... قد تزهو ألوانه في ضوء الشمس اذا ما نُشر، ولكنه لا يشكل أكثر من رغوة ضوئية قد تعجب الناظرين.

ثانياً: ان من حق شعبنا الفلسطيني أن يقيم دولته المستقلة، وأن يسعى الى تكوين مؤسساتها، ويعمل من أجل تقويتها، ويؤسس من خلالها لوجود ذي أهداف ورؤية.. فهل هذه «الدولة» هي لعشرة ملايين فلسطيني أم لجزء منهم؟!

بعبارة أكثر وضوحا، هل تستطيع أن تمنح هذه «الدولة» حق المواطنة لكل فلسطيني وتتيح له ممارسة ذلك الحق بحرية واحترام، وتمكنه من دخول أرض الوطن والاقامة فيها، أم أنها لا تستطيع أن تمنح هذا الحق أصلاً الا لمن توافق «اسرائيل» على منحه اياه؟!

ان الـ«دولة» التي يتحدث عنا عباس وبطانته ليست دولة الفلسطينيين جميعاً، وانما هي دولة من شملتهم اتفاقية أوسلو بالنص، وعليه فان خمسة ملايين فلسطيني في دول الشتات (يشكلون نصف الشعب الفلسطيني) محرومون من حقوق المواطنة، ومن حق العودة، ومن وطنهم. ولا يمكن لمثل هذه «الدولة» الا أن تقوم بمهام أمنية لمصلحة العدو، وبمهام خدمية نيابة عنه.

كما أنها تكرس الاعتراف بـ«حق» الحركة الصهيونية فيما اغتصبته من فلسطين، وبـ«حق» اسرائيل في السيادة الفعلية على أرض فلسطين التاريخية من نهر الأردن الى البحر الأبيض المتوسط؛ ومقاومة كل فلسطيني يقول بتحرير فلسطين؛ لأنه انما يمارس «ارهاباً» حسب المفهوم الاسرائيلي للارهاب، ويهدد «سلاماً» قامت بموجبه «دولة الحكم الذاتي»، ويعمل على سحب السجادة الحمراء العزيزة على نفس «الرئيس» في جولاته الكثيرة التي تشكل له «وهماً» رئاسياً على حساب آمال شعبه في العودة واقامة الدولة المستقلة.

كما ان اقامة مثل هذه الدولة تفتح الباب أمام تسويق العدو الصهيوني عربياً ودولياً، بوصفه «صانع سلام» وتمكنه من اقامة جسور تواصل مع العالم العربي، وتحقق مصالحه وتحميها؛ بنوع من المباركة والضغط الفلسطيني أحياناً. ومن الجدير بالذكر أن اقامة علاقات بين قطر واسرائيل كانت بتشجيع وضغط من رموز السلطة الفلسطينية ...

وبناء على ما سبق ذكره، واستناداً الى مرجعيتها، والرضا الأمريكي الذي تنشده، وتعلي شأنه فوق كل مصلحة وشأن، فان كل ادعاء من قبلها بأنها تشكل «خطوة على طريق التحرير» هو تسويغ لا يملك مصداقية، ولا يقوم على أسس، ولا يستند الى معطيات واقعية وحقيقية يمكن أن تصمد للامتحان..

لا يساورني أدنى شك في مصداقية حركة المقاومة الاسلامية (حماس)، وسلامة توجهها النضالي، واخلاصها في الجهاد من أجل تحرير فلسطين... ولا أزعم أنني على دراية بما يفكر فيه الأخ اسماعيل هنية أو خالد مشعل، فـ«أهل مكة أدرى بشعابها»، وأهل مكة يتباينون في درجة الدراية بشعابها، وفي كيفية سلوك تلك الشعاب..

لا أغالي اذا قلت انه ليس ثمة فلسطيني لا يرغب في اقامة دولة فلسطينية مستقلة على أرضية المرجعية النضالية و«الميثاق الوطني الفلسطيني»، و«حق العودة» وتقرير المصير...

ان آخر ما يتوقعه شعبنا هو قيام دولة مسخ، تعمل على قمع الشعب الفلسطيني في الداخل، وتحقيق ما عجزت «اسرائيل» عن تحقيقه، ومشاركة العدو في ملاحقة مناضليه، واقصاء الشعب الفلسطيني في دول الشتات عن قضيته بمحاولة انتزاع المرجعية منه، وتشويه تلك المرجعية بتزويرها وتقزيمها والحاقها بالعدو تابعة ذليلة، راضية بما يمن به عليها من فتات...

من نكد الدنيا على شعبنا الفلسطيني أن تصبح اقامة «الدولة» الفلسطينية مطلباً اسرائيليا لافراغ القضية من مضمونها، وصولاً الى تكريس ما اغتصبه العدو من أرض وحق، وما فرضه على شعبنا بقوة الارهاب والقهر، وبخلق الوقائع على الأرض لفرض الأمر الواقع، ذلك المسلسل البشع المستمر من الأحداث الذي لا تبدو له نهاية..

سيحاول «الرئيس» عباس وحاشيته «تزيين» مثل هذه الدولة المسخ، وتقديمها لشعبنا الفلسطيني على أنها «انتصار تاريخي» تم انتزاعه من بين أنياب الوحش الاسرائيلي بقوة «جبارة» ذات «مهارة عالية» و«شطارة لا تجارى» و«فهلوة» بامتياز!!

ان كل ما يقوم به العدو من مناورات مكشوفة ينبغي ألا يترك احباطاً من أي نوع في نفوسنا، بل ينبغي أن يدفعنا الى مزيد من النضال، والايمان بحق شعبنا في الحياة الحرة الكريمة ..

وبعد؛

ان شعبنا الفلسطيني («جمل المحامل»، والعين التي تلاطم المخرز، والكف التي تلطم السيف) شعب صبور، طويل النفس، واثق الخطى، مديد النظر.... وهو لا يريد من «الأشقاء العرب» معلقات مديح، ولكنه فقط يود لو تكف خناجرهم عن طعنه في الظهر...

في الأسطورة الكنعانية القديمة، يحترق طائر العنقاء ويستحيل رماداً، ومن رماده ينبعث من جديد... وفي أرض كنعان، اليوم، نسل لشعب يتجدد في النار، ولا يرضى بأقل من حريته..

* كاتب من فلسطين

ايران وعدم الانسجام في خطاب التصدي والممانعة

عبدالسلام بنعيسي*

■ يتمنى كل عربي للعلاقات الايرانية ـ العربية ان تكون على احسن ما يرام. نحن امام امتين جارتين تربطهما اواصر الاخوة الاسلامية، والتطلع الى بناء كيانين قويين ومستقلين عن الهيمنة الامريكية، وتجمعهما اشكال وصيغ للتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.. وان يتم التعاون على اساس الاحترام المتبادل، ولما فيه مصلحة الشعوب الايرانية والعربية. الحرب العراقية ـ الايرانية كانت لحظة تاريخية قاسية مريرة، نتمنى انها طويت الى غير رجعة.

اذا كان العرب ينظرون الى ايران الثورة بعين التعاطف ويقدرون لها وقوفها الى جانب القضية الفلسطينية، واغلاقها السفارة الاسرائيلية، وتحويلها الى ممثلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم الى سفارة للسلطة الفلسطينية لاحقا، واذا كانت المساندة الايرانية لحزب الله في مواجهته لاسرائيل تحظى بتقدير من الشارع العربي عموما، فان السياسة الايرانية في العراق تثير الكثير من القلق، ان لم نقل الغضب والاحباط من طرف الشعوب العربية.

سياسة ايران ازاء القضية الفلسطينية والمقاومة اللبنانية ليست لها اي علاقة بالسياسة التي تتبعها ايران في العراق. في آخر خطبة للجمعة في جامعة طهران، هاجم المرشد الاعلى للثورة الاسلامية آية الله خامنئي اطرافا في لبنان وفلسطين، واتهمهم بالعمل لانجاح المشروع الامريكي الهادف الى «ضرب حزب الله والقضاء على حكومة حماس»، ووصف هؤلاء «بانهم مأجورون واذلاء للشيطان الاكبر».

ففي هذا الجزء من الخطبة يرفض خامنئي من موقعه كأعلى سلطة في ايران، تصرفات بعض المسؤولين العرب الذين يريدون التعامل مع الامريكيين، وفقا للاجندة التي تُرسم في البيت الابيض، ويسعون لتمرير مخططات الادارة الامريكية في المنطقة، ويقدح في هؤلاء بعبارات رنانة وقوية، ولا يقبل اي تبرير او مسوغ يصدر عنهم في تعاطيهم المتساهل مع المشاريع الامريكية في المنطقة.

فتبعا لهذه الخطبة، فان خامنئي حاسم وجازم مع الذين يشككون في المقاومة اللبنانية او الفلسطينية، ولا يتورع عن اتهامهم بالمأجورين والعملاء، ويدعو، تأسيسا على ذلك، الى نبذهم والتصدي لسياستهم، وعدم القبول بمنطقهم. فمواجهة المحتل الاسرائيلي، ومقاومته بكل الاساليب، وعلى رأسها المقاومة المسلحة، هي الوسيلة الوحيدة المثلى والممكنة للتعامل مع هذا المحتل، كما يقول المرشد الأعلى للثورة الاسلامية.

اذا كان خامنئي حاسما فيما يخص كيفية التعاطي مع الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين ولاجزاء من لبنان، واذا كان يحض على مقاومة المحتل الاسرائيلي لاجباره على تجرع الهزيمة، والرحيل من فلسطين، واذا كان يرفض اي صيغة من صيغ القبول بهذا الكيان، ويرى ان الخيار الوحيد الممكن للتعامل معه يتحدد في مقاومته لطرده من المنطقة.. فان هذا الخيار يتغير بالنسبة للمرشد الروحي للثورة الاسلامية عندما يتعلق الأمر بالعراق والمقاومة الموجودة فيه، هذه المقاومة التي تصارع هي ايضا المحتل الامريكي من اجل طرده من وطنها. يتحدث خامنئي عما يجري في العراق ويصفه بـ«جهود في الساحة العراقية لزلزلة الأمن ودفع البلد تدريجيا الى فتنة طائفية واظهار الحكومة المنتخبة من جماهير الشعب بمظهر عدم القدرة على ادارة الأمور». هذا الكلام المطلق على عواهنه يقفز على حقيقة ان الذي يدفع البلد الى فتنة طائفية هي قوات الاحتلال والميليشيات التي انشئت في ايران وتدربت فيها، فهذه الميلشيات هي التي تقتل العلماء، والاطباء، والمهندسين، والطيارين العراقيين، وهي التي تحتمي بها الحكومة العراقية المزعومة، وتجعل منها سيفا بتارا لتمزيق العراق وتشتيته الى دويلات قزمية..

لا نعلم اي انتخابات يقصدها السيد خامنئي عندما يشير الى ان الحكومة العراقية الحالية منتخبة من جماهير الشعب، فمتى كانت انتخابات المحاصصات الطائفية التي تجري تحت امرة المحتل، ومن اجل تزكية استمراره محتلا للأرض، معبرة عن ارادة الجماهير! الواقع العراقي الحالي يقول ان الحكومة القائمة في بغداد معزولة عن الشعب، ولا يستطيع اعضاؤها مغادرة المنطقة الخضراء المحمية بجنازير المحتل.. حكومة يحميها المحتل وتأتمر بأوامره، لا يمكنها ان تكون حكومة مجسدة لارادة الشعب. انها واجهة للاحتلال، والمأزق الذي توجد فيه هذه الحكومة تجسيد لمأزق المحتل، ولذلك فانها لا يمكن ان تكون الا حكومة غير قادرة على ادارة الامور، بسبب افتقادها للدعم الشعبي، الدعم الذي تحظى به كل حكومة منبثقة عن ارادة الشعب ومعبرة عنها.

يقول المرشد الأعلى للثورة الاسلامية ان اظهار الحكومة العراقية بمظهر عدم القدرة على ادارة الأمور «هو محور السياسة الامريكية في العراق. انهم (الامريكيون) يريدون ان يبرروا وجودهم العسكري، وان يوفروا الارضية لسيطرة حكومة عميلة». الوقائع على الارض تقول عكس ذلك، فالذي يبرر للامريكيين وجودهم في العراق هو هذه الحكومة، فهي التي ترفض مناقشة مجرد مبدأ جدولة انسحاب القوات الامريكية، انها تتمسك بتلك القوات، وتدافع عن استمرار وجودها في العراق، وتبرئها من كل المجازر والمذابح التي ترتكبها في حق العراقيين.. حتى ان الناطق الرسمي باسم حكومة المنطقة الخضراء علي الدباغ نفى ان يكون عدد ضحايا الحرب التي شنتها امريكا على بلده العراق تجاوز 650 الف قتيل، كما اكدت ذلك مصادر طبية، وفقا لاستقصاء علمي دقيق اجرته في العراق، واعتبر ان العدد مبالغ فيه..

فهل هناك من حكومة عميلة يمكنها ان تقدم للامريكيين اكثر مما تعطيهم هذه الحكومة؟ الذين جاؤوا على ظهور الدبابات الامريكية يقولون انهم حرروا العراق، وان وطنهم يتمتع بالسيادة الكاملة، وان وجود القوات الامريكية في بلدهم يتم برضاهم، ويرفضون اعتبارها قوات احتلال، ويصرون على تسميتها بالقوات المتعددة الجنسيات، بل انهم جعلوا من يوم سقوط بغداد بين ايدي المحتل عيدا وطنيا. اذا كان السيد علي خامنئي يعتبر حكومة من هذا النوع وطنية، وان الامريكيين يريدون استبدالها بحكومة عميلة، فاننا لا نملك الا ان نتساءل عن ما هي المقاييس التي تتحدد في ضوئها الحكومة الوطنية من الحكومة العميلة؟

لقد اعتبر مرشد الثورة الاسلامية ان الحل للخروج من هذه الحالة «لن يكون الا بخروج الاحتلال الامريكي ووقف تدخله غير المحدود في جميع شؤون العراق وفي مهمات الحكومة ومجلس النواب». ولكن لماذا لا تدعو الحكومة العراقية العتيدة والوطنية، وفقا لخطاب السيد خامنئي، الى خروج المحتل من العراق، لماذا تسمح للاحتلال الامريكي بالتدخل السافر في جميع شؤونها؟ اذا وجه مواطن عراقي او عربي الى القوات الامريكية تهمة التدخل في شؤون الحكومة العراقية، فان هذه الحكومة سترد عليه بابواقها المتعددة، بان اتهامه باطل ومغرض، وانها تتصرف في جميع شؤون البلد من منطلقات وطنية وسيادية.

وبخصوص مجلس النواب الذي يريد خامنئي من الاحتلال الامريكي عدم التدخل في اختصاصاته، فالواضح هو ان هذا المجلس غير مشغول بهذا التدخل الامريكي في اختصاصاته، وبالمجازر المروعة التي تركب في حق العراقيين، وبالتفتيت والتقسيم الذي يتعرض له العراق، انه مشغول في هذه الايام بسحب الحصانة عن النائب مشعان الجبوري.

الملفت في خطبة السيد خامنئي هو انها لم تتطرق الى الاكتساح الاسرائيلي للعراق، خصوصا في كردستان، فالتقارير الصحافية تتحدث عن شبكات واسعة للتجسس وللاغتيالات تم انشاؤها من طرف الموساد الاسرائيلي في العراق، وان هذه الشبكات الاسرائيلية الاستخباراتية تقوم باعمال قذرة والوثائق وصلت الى حد مخز وعار على من يدعي الايمان او الوطنية ان يسكت عن ذلك. واما المجلس المنتظر منه الرقابة والمحاسبة فاننا نراه يشرع تشريعات فاسدة وظالمة ويأخذ نوابه الرواتب الضخمة والقروض العالية والتقاعد الطويل وتراه يدافع عن الفساد والمفسدين.

خامسا: (لا) للميليشيات بمختلف اصنافها وانواعها فقد عاثت في الارض فسادا وارتكبت جرائم مروعة في القتل والسلب والفساد.

سادسا: (لا) للارهاب بمختلف اقسامه سواء كان افرادا او جماعات او حكومة او احزابا وهي تلعب اللعبة القذرة وتصفي حساباتها على حساب الدم العراقي البريء كما اعترف رئيس الوزراء المالكي في قضية اختطاف رجال التعليم العالي.

لقد افلست الحكومة وكثير من السياسيين من خلال الوقائع والحقائق على الارض واثبتوا بعدهم عن الشعب وآلامه وآماله ولو كان للبعض كرامة لاستقالوا وعادوا الى الشعب وارجعوا حقوق الشعب.

وتبقى الاكثرية الصامتة للشعب بعيدة كل البعد عن الاحتلال والحكومة والطائفية والعنصرية والفساد والظلم. ولا بد لمشروع وطني للعراق والعراقيين حتى لا ينتحر العراقيون مرة اخرى كما انتحروا فيما سبق اكثر من مرة.

ولا بد للوطنيين والواعين والمخلصين من التصدي لانقاذ العراق من محنته ومآسيه رغم ان الحكومة والميليشيات والاحتلال وآخرين يحرصون على اقصائهم والغائهم لانها جميعا تخاف من وعيهم وفكرهم واخلاصهم وقدراتهم وفاعليتهم للتفاعل مع الشعب وطموحاته.

* باحث من العراق

وترتكب جرائم متعددة ضد العراقيين، الا يزعج الثورة الايرانية ان يكون بجوارها في العراق تواجد كثيف للمخابرات الاسرائيلية؟ هل هذا التواجد مزعج لايران وينبغي ان يحارب هو والقائمون عليه، عندما يكون بعيدا عنها في لبنان وفلسطين، في حين انه لا يثير الحساسية والقلق لدى ايران عندما يصبح بالقرب منها في العراق؟

لا نطلب من الثورة الايرانية مساندة المقاومة العراقية ومدها بالمال وبالسلاح كما تقوم بذلك مع المقاومتين الفلسطينية واللبنانية، ولا نريد منها مقاطعة الحكومة العراقية المنصبة من طرف المحتل الامريكي، ولكننا نتوقع منها كعرب عدم الاستخفاف بعقولنا، بوصف الحكومة العراقية الحالية امامنا بالوطنية، وان تضع مسافة معقولة بينها وبين المشروع الامريكي الهادف الى تجزئة العراق وتفتيته، وان لا تتصرف بمنطق الساعي الى السيطرة على اجزاء من هذا البلد تحت مسميات مختلفة.. فبسلوكها هذا، تبدو ايران في نظر الجماهير العربية، غير منسجمة في خطابها الداعي الى مقاومة الهيمنة الامريكية على المنطقة، والتصدي للاحتلال الاسرائيلي في فلسطين ولبنان، وغير مختلفة عن امريكا واسرائيل في نزعتهما الاحتلالية.

وقد يشكل عدم انسجام خطاب وسلوك ايران، غطاء مناسبا للانظمة الرسمية العربية للركوب عليه، وتوظيفه لتسويقه وسط الشعوب العربية، كحجة او كادعاء، للمشاركة في اي حملة قد تخوضها امريكا ضد ايران من اجل تدميرها، تماما كما جرى للعراق. ولعل هذا هو المآل الذي لا يتمناه ولا يريده الشارع العربي للثورة الاسلامية الايرانية.

* صحافي من المغرب

المشروع الوطني العراقي: لكي لا ينتحر العراقيون

د. نبيل الحيدري*

■ لقد وصل العراق الى حال سيئ جدا ومنزلق خطير، وباتت الهوة بين الحكومة والشعب كبيرة وعظيمة جدا وحال الساحة يتدحرج من سيئ الى أسوأ فاليوم أسوأ من البارحة وغدا أسوأ من اليوم والوضع الامني يتردى والفساد والاستغلال والسرقات والظلم تزداد بشكل كبير جدا حتى صار المواطن البسيط الذي فقد ابسط مقومات الحياة يترحم على العهود السالفة لينجو من القتل والخطف والتهديد. واخذ من لم يسافر في كل حياته بالهجرة من العراق بشكل لم يعهد في كل تاريخ العراق متجها الى غير مقصد، فقط للنجاة من المحرقة والموت والدمار، وقد ذكرت بعض الاحصائيات خروج 8000 عراقي يوميا، وليس ثمة مشروع وطني للعراق والعراقيين ابدا ولا استراتيجية لحل المأساة العراقية.

فالعراق احوج ما يكون الى مشروع وطني يفكر بالعراق كله وبالعراقيين جميعهم بعيدا عن المصالح الشخصية والفئوية والقومية والخارجية، ويتكون هذا المشروع من لاءات عدة منها:

اولا: (لا) للاحتلال فإن المآسي العظمى التي تحصل في العراق منذ الغزو الامريكي ـ البريطاني غير الشرعي وبدون موافقة الامم المتحدة وبحجة اسلحة الدمار الشامل (الكاذبة) وتدمير العراق وبنيته التحتية واسقاط كل مظاهر الدولة حتى حرس الحدود وفتح الباب للارهابيين والمخابرات للدول الخارجية حتى تتحول بغداد الى ساحة للصراع والحرب والقتال بين مختلف الدول ومخابراتها وصراعاتها وتصفيتها في العراق على حساب الشعب العراقي، وصار الدم العراقي رخيصا ومظاهر القتل عادية للمحتل الذي لا يهمه الدم العراقي مهما كثر وكبر وهذه اكبر مشكلة للاحتلال حيث لا يهمه الدم العراقي وما يهمه فقط هو مصالحه الشخصية وكذلك الحكومة التي فقدت كل مصداقيتها ولا يحترمها الشعب بكل فئاته واطيافه. والحقيقة التي يجب التاكيد عليها ان لا شعب في العالم يقبل الاحتلال بكل مساوئه وجرائمه وقد ارتكب الاحتلال جرائم عظيمة كما انه المسؤول الاول عن الفساد والدمار والبلاء والجرائم وما يحصل في العراق، فللاحتلال المسؤولية القانونية والاخلاقية والشرعية والعرفية. كفانا ما يذكره الامريكيون انفسهم بين الفينة والاخرى من هتك للانسان العراقي ولحقوق الانسان بشكل فظيع وعلى سبيل المثال لا الحصر حيث حكم على الجندي الامريكي جيمس باركربالسجن المؤبد لاغتصابه فتاة عراقية عمرها 14 عاما وبعد الاعتداء عليها قام بقتلها وقتل افراد عائلتها واعترف امام الحاكم الامريكي بجرائمه. وهناك امثلة كثيرة جدا للجرائم الامريكيه في العراق.

ومن آفات الاحتلال العظمى هي تأسيسه للمحاصصات الطائفية والقومية وزرع هذه الفرقة بين الشعب العراقي وكذلك ترشيح اشخاص غير مسؤولين وغير واعين ولا مخلصين ليكونوا قادة العراق مما ادى الى مآس وجرائم وفساد وسرقات فيتحول العراق لما نراه اليوم من سيئ الى اسوأ حتى جعل الناس يترحمون على الحكم البائد.

ومن الغريب من المفارقات ان يتحول العراق بعظمته الى يد افراد منبطحين للاحتلال ولا يشعر الكثير منهم بانتمائه الوطني العراقي بل الى ولاءات ضيقه ومصالح شخصية تحت عناوين دينية وعرقية لتخدع البسطاء وتتحول المسؤوليات في الوزارة الى عائلة الوزير فقط ويسرق البعض اموالها الى حساباته الشخصية، فما حصل العراقي غير القتل والتهجير والاختطاف و... وصنعت الصراعات الطائفية والمذهبية والاثنية والقومية ليتحول النكرات الى زعامات على حساب الدم العراقي والشعب العراقي المغيب. ولا بد للواعين والمخلصين من التصدي للفاسدين والظالمين والمجرمين نحو المشروع الوطني لانقاذ العراق والعراقيين.

ثانيا: (لا) للتقسيم، ومن الغريب المعيب ان تطرح في الساحة ممن يسمى باطراف و(قيادات) الحكومة عناوين وتبريرات للتقسيم كعنوان فيدرالية الوسط والجنوب وهو مشروع تقسيمي طائفي لا يخدم العراقيين ابدا. نعم يخدم مصالح خارجية ودولا اجنبية ومنها دول الاحتلال كما يخدم اشخاصا في مصالحهم الضيقة ليصيروا زعماء على حساب الشعب والمبادئ والقيم كما انها تزرع الطائفية والاحقاد والتقسيم وهذا كله لا يخدم العراق ولا العراقيين ابدا.

ثالثا: (لا) للطائفية والمذهبية، لم يشهد العراق الطائفية والمذهبية المتعصبة كما يشهدها اليوم بل تعايش وتحابب وتزاوج السنة مع الشيعة مثلا كاخوة متحابين متوادين. نعم بعد الاحتلال الامريكي وتأسيسه لمجلس الحكم وتأسيسه للمحاصصة الطائفية وتنصيب اشخاص كممثلين عن طوائف كبيرة وكلها اخطاء وجرائم نتجت عنها الجرائم التي نشهدها يوميا فلا الطائفية ولا الطائفيون الظالمون الذين حتى طوائفهم لا يمثلونها ولم يسعوا الا لمصالحهم ومنافعهم الشخصية وبعضهم يده ملطخة بدماء طائفته فضلا عن دماء الطوائف الاخرى وهو يحسب بتشجيعه للطائفية يجعل منه زعيما لطائفته وكان الناس لا تعي ولا ترى. ولو دخل هؤلاء السياسيون باسمائهم لما انتخبهم احد ولكنهم دخلوا بقوائم واستعملوا فتاوى دينية ودعايات اعلامية كاذبة. فضلا عن التزويرات ووسائل الترغيب والترهيب بأوسع صورها قد استغلت للوصول الى مآربهم بعد وعود كثيرة كاذبة اعطوها للناخبين.

رابعا: (لا) للفساد بمختلف اقسامه وانواعه والوانه. وقد وصل الفساد الى حد لا يمكن السكوت عنه فالساكت عن الحق شيطان اخرس. والغريب ان الفضائح

سورية ـ فرنسا: أوهام استعمارية جديدة

ثائر الناشف*

■ تميزت العلاقات السورية ـ الفرنسية طيلة العقود الماض